

حسين منيف الجابري.. شعلة التعليم والتضحية في الإمارات



كان يرتدي شعار "يوم الوفاء" كما تظهر صور التقطت له، وما يزال وفياً لشعب الإمارات ولقاداتها حتى وهو في السجن منذ اعتقاله عام 2012م وسحب جنسيته قبل اعتقاله بأشهر، إماراتي الأصل والفصل والقبيلة وخدمة الوطن؛ ولأنه من الأوفياء المخلصين لمسيرة القادة المؤسسين المتطلع لمستقبل مشرق كانت خدمته في مجال التعليم والتدريس والقيادة والابتكار والتطوير.

الأستاذ حسين منيف عبدالله الجابري، رئيس قسم التدريب والتطوير بدائرة بلدية أبوظبي، من الجيل البكر للاتحاد والذي شهد فصوله وتحركاته وبحماسة الدولة والهوية الوطنية قضى حياته منذ تخرجه في 1982م في خدمة أجيال الإمارات الصاعدة في أبوظبي ومنح نفسه للتعليم والتربية وتداخل في هذا العمل الجبار حتى وصل إلى رئاسة الأقسام والمدارس والمناطق التعليمية.

تطور عمله

بدأ تجربة خدمة الوطن (المقدسة) بعمله أخصائي اجتماعي بمدارس منطقة أبوظبي التعليمية منذ 1982 م، واستمر أربع سنوات قبل أن يرقى إلى مدير بمدارس أبوظبي في 85م واستمر سبع سنوات ينتقل بين المدارس يعلم ويوجه المعلمين والطلبة.

ثمّ موجهاً مدرسياً قبل أن يتم تعيينه رئيس قسم الشؤون التعليمية بمنطقة أبوظبي ثمّ رئيس قسم التدريب والتطوير بدائرة الأشغال العامة، ورئيس قسم التدريب والتطوير بدائرة بلدية أبوظبي.

كان الأستاذ الجابري كما يناديه زملاءه وأصدقاءه كالنحل في حركته ونشاطه وكالنحل لا تخرج أفعاله إلا طيباً، مثلّ الدولة في أكثر من ثلاثين مؤتمر ودورة وبرنامج للخليج والوطن العربي، وكان خير ممثل وخير واجهة للدولة بمواطنيتها، كان كفاء كما يقول من التقوه وانصدموا أثناء بيان خبر اعتقاله أو سحب الجنسية منه.

شارك الجابري بصفته البحثية والحكومية في دراسة الواقع التعليمي للدولة والإمارة في كل المجالات مستوى الطلبة واختبارات المعلمين ومستواهم والمناهج الدراسية واللوائح المدرسية وإدارات المدارس، وحتى دراسة المباني ومناسبتها للتعليم كان في مرحلته الثانوية أو الأساسية.

وترأس الجابري لجان إعداد ومراجعة البحوث عن التعليم أبرزها تلك الصادرة عن مجلس التوجيه والمديرين في منطقة أبوظبي والمعنونة باسم "دراسات تربوية ميدانية" مايو 1996 والتي مثلت نقله نوعية للتعليم في الإمارة. وظهر الأستاذ الجابري محاضراً للموجهين في دورات متتالية إلى جانب دورات أخرى لمدراء المدارس والمعلمين. فمن تعليم الأجيال إلى تدريب المعلمين لتعليم الأجيال الجديدة، كما أنه مؤسس مشروع رحلات العمرة المدرسية 1982.

ترأس المجالس واللجان

لم يكتفي الأستاذ الجابري بهذا القدر من العمل الدؤوب في خدمة ورفعة الوطن، بل إنه ترأس وأسس عدداً من المجالس التربوية بدء من نظام ومراقبة الشهادات الثانوية بداية التسعينات إلى حضور فعاليات خليجية ودولية للاطلاع على تجاربها في تطوير التعليم الثانوي. كما أنه مؤسس ورئيس مجلس المديرين في منطقة أبوظبي التعليمية (92 / 1993 م) وقابل عشرات المعلمين ومساعدتي مدراء المدارس من أجل اختيار الأفضل لخدمة الطلبة

وتعليمهم.

وترأس لجنة الإدارة المدرسية في منطقة أبوظبي، وكان مشرفاً عاماً للمراكز الصيفية لتحفيظ القرآن الكريم، وأشرف على اللجان في رحلة العمرة، وترأس لجنة دراسة إنشاء المدارس النموذجية، كما أشرف لجان سير الامتحانات العامة. وترأس بعدها لجنة لائحة ودور ومهام المدرس الأول 1995 م. وأسس ورأس لجنة الموجهين (مجلس التوجيه التربوي).

اهتم الأستاذ الجابري بتعليم الجيل الجديد مثلما اهتم بمحو أمية الكبار وأشرف طوال أربع سنوات على مراكز محو الأمية وتعليم الكبار. إلى جانب كونه عضو لجنة اختيار المبدعين والوظائف والمشاكل الأخرى ضمن منطقة أبوظبي التعليمية.

في دائرة الأشغال نشط الأستاذ الجابري في خدمة الحكومة والدولة في منصبه منذ البدايات بتعيينه عضو لجنة إعداد وتقييم أداء موظفي دائرة الأشغال يوليو 98م، وبعد عدة أشهر تم تعيينه نائباً لرئيس لجنة التدريب والتطوير بدائرة الأشغال قبل أن يتأسسها حتى سحب الجنسية عنه.

نقض جهاز الأمن كل ذلك

في عام 2011م نقض جهاز أمن الدولة هذا التاريخ الحافل بالإنجازات وخدمة الدولة لأن الجابري النشط والمثابر والخدم والمصلح التربوي والأستاذ البارز وقع مع عشرات من زملاءه من كل التيارات والمناصب والمسؤوليات والتخصصات عريضة تطالب بالإصلاح، وبحق الشعب في انتخاب ممثليه في "المجلس الوطني" الذي يجب أن يملك صلاحيات واسعة.

قام جهاز أمن الدولة بسحب الجنسية عن "الجابري" وستة آخرين في القضية المعروفة محلياً ودولياً بـ"المواطنون السبعة"، وعند تقديم اعتراض حول هذا السحب غير القانوني واستهداف المواطنين الإماراتيين جرى اعتقالهم في ابريل/نيسان 2012م.

لم يكن الانتهاك بحق الأستاذ الجابري وحده بل امتد الأمر إلى أبنائه، إذ لم يكفي جهاز أمن الدولة إصدار حكم سياسي من محكمة خاضعة لسلطته بسجنه عشر سنوات ضمن القضية المعروفة محلياً ودولياً بـ"الإمارات 94". بل منع جهاز أمن الدولة تسجيل أبنته "عائشة" في الجامعة! عام (2014) وهو انتهاك كارثي مشبع بالحقد الشنيع على المواطنين وعائلاتهم.

اليوم تعتمد الدولة على الفارين من دولهم وعلى الأجانب لتقويم تعليم الطلبة في الإمارات بعد أن سجت الأكفاء والوطنيين في السجون.